



استبدال الأصول الثابتة في المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية^(*)

أولاً - معلومات أساسية

- ١- تشمل التكلفة الإجمالية للملكية المباني الدائمة للمحكمة التكاليف التالية^(١):
 - (أ) التكاليف المالية لأنشطة التشييد والانتقال التي تتحملها الدول الأطراف كل على حدة، وذلك عن طريق تسديد أنصبتها في المشروع مقدماً (الدفع لمرة واحدة) أو عن طريق تسديد القرض حسب الحصاص؛
 - (ب) تكاليف التشغيل المرتبطة بإدارة المباني، بما في ذلك الخدمات من قبيل إمدادات الكهرباء والمياه. وتدرج هذه التكاليف في مقترحات الميزانية السنوية للمحكمة؛ و
 - (ج) الصيانة الطويلة الأجل (الوقائية والتصحيحية) واستبدال الأصول الثابتة (الاستثمارات في استبدال أجزاء المباني التي لها تأثير كبير على التكلفة). وتدرج تكاليف الصيانة في مقترحات الميزانية السنوية للمحكمة. وتستبعد تكاليف الاستثمار الرأسمالي.
- ٢- وبناء على طلب المنسق المعني بموضوع المباني التابع للفريق العامل في لاهاي، حددت المحكمة عناصر مبانيها الدائمة الواقعة في 10 Oude Waalsdorperweg في لاهاي التي ستخضع لاستبدال الأصول الثابتة.

ثانياً - استبدال الأصول الثابتة في الأجل الطويل

- ٣- أثناء تنفيذ مشروع البناء، قامت شركة إدارة المشروع بوضع نموذج طويل الأجل لتكاليف استبدال الأصول الثابتة نيابة عن مكتب مدير المشروع - المباني الدائمة، وشمل ذلك مختلف سيناريوهات التمويل. وعُرض ذلك النموذج على الفريق العامل المعني بالتكلفة الإجمالية للملكية.
- ٤- واستعرضت لجنة الرقابة على المباني الدائمة تلك الاستنتاجات وقدمت قراراتها إلى جمعية الدول الأطراف في دورتها الرابعة عشرة. ووافقت الجمعية على قرار لجنة الرقابة^(٢)، الذي تضمن توضيحاً

^(*) صدر سابقاً بوصفه الوثيقة CBF/29/2.

^(١) القرار ICC-ASP/14/Res.5، المرفق الثاني، مقرر بشأن التكلفة الإجمالية للملكية.

بشأن توقعات التكلفة في الأجل الطويل باعتبار أن "ما دامت التكاليف الطويلة الأجل التي يتوقعها الفريق العامل المعني بالتكلفة الإجمالية للملكية مجرد تقديرات - وتتطلب رصدًا منتظمًا وتدقيقًا في الوقت المناسب، وكذلك تقييمًا أفضل من خلال هيكل إداري دائم- ينبغي أن تظل الحدود القصوى للتكاليف المتوقعة نموذجًا للعمل فقط." (٣)

٥- وفي مقترحها المقدم إلى المكتب بشأن التكلفة الإجمالية للملكية وهيكل الحوكمة (٤)، تذكر لجنة الرقابة أيضًا أن "خطة الصيانة التي مدتها خمسون سنة خطة غير واقعية من وجهة نظر إمكانيات التنبؤ وكذلك لا يمكن أن يتوقع من الدول الأطراف أن تتخذ قرارًا ربما يلزم حكوماتها بمساهمات مالية لأمد مستقبلي بعيد جدًا" (٥). وقد رحبت الجمعية بمقترحات لجنة الرقابة في دورتها الخامسة عشرة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٦- وقد أكدت اعتبارات أخرى أخذتها المحكمة في الحسبان صحة هذا الافتراض. وفي هذا الصدد، سيستمر تطوير خطة متوسطة الأجل "متعددة السنوات" لاستبدال الأصول الثابتة، "وهو صرح يبدو ذا ميزات لا تخص من المنظور التقني" (٦) فيما يتعلق بتنفيذ عقد الصيانة المقبل اعتبارًا من بداية عام ٢٠١٨، لأن "الصيانة واستبدال الأصول الثابتة أمران مترابطان ارتباطًا وثيقًا" (٧). والخطة المتعددة السنوات "غالبًا ما يكون لها أفق يتراوح ما بين سبع وعشر سنوات" و "يمكن تنقيحها كل خمس سنوات." (٨)

ثالثًا - خطة الخمس سنوات

٧- تقدم المحكمة في هذه الورقة خطة مدتها خمس سنوات تبين التكاليف المتوقعة لاستبدال الأصول الثابتة في المباني استنادًا إلى تجربة المحكمة منذ تشييدها. وتستخدم الخطة مدخلات الخبرات التقنية الداخلية وأحدث المعلومات عن الأداء الفعلي للمواد التي تشكل مختلف عناصر المباني.

٨- وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الرقابة ذكرت أنه لن يتم "تكبد تكاليف لاستبدال الأصول الثابتة في السنوات العشر الأولى" (٩) من التشغيل إلا في عام ٢٠٢٦. بيد أنه استنادًا إلى تجربة المحكمة، هناك حاجة واضحة إلى استبدال بعض عناصر المباني بالفعل خلال هذه الفترة.

٩- ويوضح الجدول أدناه ما يلزم من استبدال الأصول الثابتة للحفاظ على قيمة المباني وتشغيلها بصورة موثوقة خلال السنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢. وبالنظر إلى أن الانتقال إلى المباني الدائمة تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فإن هذه الفترة تشير إلى السنوات من ٣ إلى ٧ من تشغيل المباني.

(٢) القرار ICC-ASP/14/Res.5.

(٣) القرار ICC-ASP/14/Res.5، المرفق الثاني، مقرر بشأن التكلفة الإجمالية للملكية.

(٤) القرار ICC-ASP/15/Res.2، المرفق الثاني، مقترحات مقدمة إلى المكتب بشأن التكلفة الإجمالية للملكية وهيكل المقبل للحوكمة.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) القرار ICC-ASP/15/Res.2.

(٧) مكتب مدير المشروع: مقترح مقدم إلى لجنة الرقابة بشأن كيفية تنظيم الصيانة واستبدال الأصول الثابتة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) القرار ICC-ASP/14/Res.5، المرفق الثاني.

١٠- ويستند الحساب إلى افتراض القيام بأعمال الصيانة الوقائية المناسبة بانتظام وتنفيذ الصيانة التصحيحية عند الضرورة. وتقوم الحسابات على أساس أسعار عام ٢٠١٦.

١١- ومن المتوقع استبدال عناصر المباني التالية خلال فترة خطة الخمس سنوات ٢٠١٨-٢٠٢٢:

الجدول ١: استبدال الأصول الثابتة - خطة الخمس سنوات (٢٠١٨-٢٠٢٢) - تدفق النقدية (أسعار عام ٢٠١٦ باليورو)

المجموع	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
نظام إدارة المباني	١٦٥ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١١٥ ٠٠٠		
نظام إدارة الأمن	٨٧٠ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	٧٩٥ ٠٠٠		
نظم الأمن (التركيب الداخلي)	٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠			
نظم الأمن (التركيب الخارجي)	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠			
تغطية الأرضيات	٦٤٠ ٠٠٠	٦٤٠ ٠٠٠			
المعدات الكهربائية الميكانيكية	١٢٥ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠			
تكنولوجيات التدفئة المركزية والتهوية وتكييف الهواء في المباني	١٥٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠		
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا السمعية البصرية في قاعات المحكمة ومجمع المؤتمرات	١٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠			
المجموع	٢ ٢٣٠ ٠٠٠	٨٩٠ ٠٠٠	٩٤٠ ٠٠٠	صفر	صفر

١٢- وترد فيما يلي العناصر المبينة في الجدول:

(أ) **نظام إدارة المباني:** هو نظام التشغيل الآلي للمباني، ويتألف من خادوم رئيسي وعدة خوادم فرعية لمراقبة ورصد المعدات الميكانيكية والكهربائية مثل نظام التدفئة والتهوية ونظام الإضاءة والمصاعد. وهو نظام ضروري لتشغيل تكنولوجيات المباني. ووفقا لمعايير القطاع والمشورة التي أسدها مورد النظام، فإن نظام إدارة المباني يتطلب استبدال هيكله من الخوادم بعد خمس سنوات من التشغيل المستمر. وينطبق الشيء نفسه على شاشات غرفة المراقبة التقنية التي تعمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، لأنها ستتجاوز مجموع عدد ساعات التشغيل المحدد لها في مواصفات المنتج. وهذا الاستبدال، إلى جانب الترقية الشاملة لبرامجيات النظام، يشكل شرطا مسبقا لمواصلة التشغيل بصورة موثوقة. ومن شأن عدم الاستبدال أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في مخاطر التعطل وإلى ارتفاع تكاليف الإصلاحات المخصصة. ومن شأن تعطل نظام إدارة المباني أن يؤثر على التشغيل العام لمباني المحكمة؛

(ب) **نظام إدارة الأمن:** يحقق نظام إدارة الأمن التكامل بين جميع التكنولوجيات الأمنية في المباني، مثل نظم ضبط وإدارة الدخول، ونظم المراقبة والكشف. ويتطلب هذا النظام استبدال العديد من مكونات الأجهزة التي تستخدم على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع بعد خمس سنوات من التشغيل المستمر. ويمثل هذا الاستبدال لمعايير القطاع ويوصي به بشدة مورد النظام بالنظر إلى المدة المتوقعة لعمره النافع. ويتعلق الأمر باستبدال الهيكل المعقد من خوادم النظام، الذي يتألف من عدد كبير من الخوادم والخوادم الفرعية، ويشمل الشاشات وجدار الفيديو في كل غرفة من غرفتي المراقبة الأمنية، وهي مكونات ستتجاوز مجموع عدد ساعات التشغيل المحدد لها بحلول ذلك الحين؛

(ج) نظم الأمن (التركيب الداخلي): توجد عدة آليات داخلية لمراقبة الدخول في المباني تماشياً مع متطلبات الأمن الداخلي وحقوق الدخول المحدودة الممنوحة لمجموعة معينة من الجهات الفاعلة. ويجب استبدال الأقفال الأكثر استخداماً والمساحات الضوئية اليدوية البيومترية الموجودة في الأبواب الخارجية والداخلية التي تخضع لمراقبة الدخول بعد سبع سنوات من الاستخدام لأن مخاطر تعطلها ستزداد بقدر كبير بعد ذلك الحين. ومن شأن تعطل هذا النظام أن يؤثر على عمليات المحكمة على الفور، وأن يتسبب في تكاليف إضافية لإصلاحه وفي ارتفاع التكاليف التشغيلية. وتستند عملية تحديد الحاجة إلى هذا الاستبدال إلى تجربة المحكمة ذاتها مع مثل هذه النظم. ويعد النهج المتمثل في التركيز على المكونات الأكثر استخداماً نموذجاً من نماذج أفضل الممارسات؛

(د) نظم الأمن (التركيب الخارجي): نظراً لتعرضها المستمر لتقلبات الطقس (الرياح والأمطار والأملاح والرمال، وما إلى ذلك)، سيتم استبدال بعض كاميرات المراقبة الخارجية بعد سبع سنوات من التشغيل المستمر. وقد ظلت المحكمة تشغل هذه النظم لفترة طويلة بالفعل، ويستند هذا الاعتماد إلى تلك التجربة؛ وقد حظي بتأييد قوي من جانب موردي النظم؛

(هـ) تغطية الأرضيات: استخدمت قطع من بلاط السجاد في تغطية الأرضيات في جميع طوابق المكاتب. وقد رُصد اعتماد لاستبدال جزء منها مع التركيز على المناطق التي تستخدم بكثرة، مثل الممرات، بعد سبع سنوات من الاستخدام. ويتمشى هذا النهج مع معايير القطاع؛

(و) المعدات الكهربائية الميكانيكية: تم تجهيز المباني بالعديد من نظم الإمداد بالطاقة دون انقطاع التي توجد في جميع أنحاءها. ومن الضروري استبدال بطاريات هذه النظم في غرفة المعدات الرئيسية وفي غرف معدات الأقمار الصناعية بعد ست سنوات من الاستخدام المستمر للحفاظ على وظائفها لأتمها، وفقاً لمواصفات المنتج، ستتجاوز دورة أدائها بحلول ذلك الحين. وبدون هذا الاستبدال، لا يمكن ضمان الإمداد المأمون بالطاقة دون انقطاع للمعدات التقنية لمباني المحكمة، مثل غرف المراقبة الأمنية والكاميرات ونظم مراقبة الدخول، ولا سيما المعدات التقنية لجميع قاعات المحكمة، مما سيكون له أثر فوري على عمليات المحكمة؛

(ز) تكنولوجيات التدفئة المركزية والتهوية وتكييف الهواء في المباني: تشغل المضخات على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع ويجب استبدالها بعد سبع سنوات من الاستخدام لأنها تبلغ نهاية عمرها النافع وفقاً لساعات تشغيلها. وبالمثل، سيكون من الضروري استبدال المصافي الرملية في بركة المرآة بعد خمس سنوات من الاستخدام من أجل الاستمرار في تشغيل ذلك النظام؛ و

(ح) أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا السمعية البصرية في قاعات المحكمة ومجمع المؤتمرات: سيلزم استبدال بعض مكونات أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظم السمعية البصرية في قاعات المحكمة خلال فترة خطة الخمس سنوات. ويتعين على وجه الخصوص استبدال الكاميرات والميكروفونات وغيرها من المعدات السمعية البصرية في قاعات المحكمة ومجمع المؤتمرات، بما في ذلك مقصورات مخرجي المواد السمعية البصرية ومقصورات الترجمة.